

Distr.: General  
9 May 2013  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم التقرير عن حلقة العمل التي نُظمت لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا والحاليين، يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في مركز آروود للمؤتمرات، في راي بروك، نيويورك (انظر المرفق). وأعدّ هذا التقرير وفقا لقاعدة تشاثام هاوس، والبعثة الدائمة لفنلندا هي المسؤولة حصرا عنه.

وبناء على الأصدقاء الإيجابية جدا التي ما برحت تردّنا سنويا من المشاركين، ستظل الحكومة الفنلندية ملتزمة برعاية حلقة العمل هذه باعتبارها حدثا سنويا. وتأمل الحكومة الفنلندية في أن يسهم هذا التقرير في تحسين فهم ما يتسم به عمل المجلس من تعقيد. وعليه، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يارمو فينانن

السفير

البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

150513 130513 13-27361 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”بدء العمل بسرعة واقتدار“: حلقة العمل السنوية العاشرة لأعضاء مجلس  
الأمن المنتخبين حديثاً

١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

مركز آروود للمؤتمرات

راي بروك، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع كلية دجوان ب. كروك لدراسات السلام بجامعة  
سان ديجو وشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، حلقة العمل السنوية  
العاشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وما برحت حلقات العمل هذه تساعد، في تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة،  
في تعريف الأعضاء المنتخبين حديثاً بممارسات مجلس الأمن وإجراءاته وأساليب عمله كي يتسنى  
لهم ”بدء العمل بسرعة واقتدار“ لدى انضمامهم إلى عضوية المجلس في كانون الثاني/يناير  
التالي. كما تتيح السلسلة لأعضاء المجلس الحاليين فرصة للتفكير في عملهم في جو غير رسمي.

وللاحتفال بالذكرى العاشرة لإطلاق هذه المبادرة، شملت الأمسية الافتتاحية حفل  
عشاء على شرف الممثلين الدائمين للبلدان التي شاركت في حلقات العمل السابقة وكذلك  
تلك التي تشارك في الحلقة الحالية. وألقى السفير يارمو فينانن، الممثل الدائم لفنلندا، كلمة  
ترحيب، تلتها ملاحظات استهلاكية للأمين العام بان كي - مون، وكلمة رئيسية ألقاها  
هنري أ. كيسنجر، وملاحظات ختامية للسفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند  
ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وتضمن البرنامج الذي استمر يوماً كاملاً في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ثلاث  
جلسات مائدة مستديرة ركزت على المواضيع التالية:

أولاً - حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٢: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

ثانياً - أساليب العمل والهيئات الفرعية

ثالثاً - الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في دورة عام ٢٠١٢

## حفل العشاء

بعد كلمة الترحيب التي أدلى بها الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، السفير يارمو فينانن، علق الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون على القيمة الدائمة لسلسلة حلقات العمل وما يمكن أن يساهم به الأعضاء الجدد في كل من عمل مجلس الأمن وخطة الأمم المتحدة الأوسع للسلام والأمن. وأكد على أن كل عضو غير دائم يجلب معه خبرته وتجربته ومعارفه الخاصة إلى طاولة مجلس الأمن. ويساهم كل واحد من خلال رئاسة الهيئات الفرعية للمجلس، والتخطيط للمناقشات المواضيعية، وإعطاء مداوالات المجلس ومشاوراته منظورات جديدة. ولاحظ الأمين العام أن الأعضاء غير الدائمين ساعدوا المجلس في السنوات الأخيرة على التصدي لمجموعة واسعة من المسائل الحاسمة، مثل تغير المناخ، التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي واحتمالات حفظ صون السلم والأمن الدوليين. وشدد على الأهمية الأساسية لتحقيق وحدة الصوت في المجلس، لأنها لا تؤثر في فعاليته فحسب، بل أيضا في فعالية دور الأمين العام وغيره في المساعدة على الدفع بمجدول أعماله. وعلق مشيرا إلى استمرار وجود تباين واسع في النتائج حسب الدرجة التي يستطيع بها المجلس التكلم عن المسألة قيد النظر بصوت واحد.

وأجاب هنري أ. كيسنجر على مجموعة من الأسئلة طرحها السيد إدوارد سي. لاك، عميد كلية دجوان ب. كروك لدراسات السلام بجامعة سان دييغو. إذ تساءل السيد لاك، بالنظر إلى تمتع السيد كيسنجر الفريد بالغنى ما بين الأبحاث العلمية والخبرة الدبلوماسية الرفيعة المستوى، عما إذا كان يعتقد أن قيمة مجلس الأمن تستمد أكثر من دوره في تيسير التضايف الدائم للقوى الكبرى أو من السماح لمجموعة من الدول الأعضاء ذات صفة تمثيلية جغرافية بمعالجة مسائل السلام والأمن على الصعيد العالمي. وفي ضوء هاتين المهمتين المزدوجتين، ما قد تكون صيغته المفضلة لتكوين المجلس في المستقبل؟ ولاحظ السيد كيسنجر أنه قد تعامل مع هذه المسائل أكثر من منظور تضايف القوى الكبرى. وفي الواقع، لم يشارك، كوزير للخارجية، قط في مناقشات مجلس الأمن ومداولاته. وأعرب سفراء مختلفون للأمم المتحدة في ذلك الحين، كما الآن، عن آرائهم بصراحة ووضوح تامين. فبالرغم من ذلك، ومع مرور الوقت، تطلبت مجموعة متزايدة من المسائل لها آثار أمنية، مثل البيئة، النظر فيها على الصعيد العالمي. والموقف الذي مفاده أن المسائل الأمنية تتطلب دائما الاتفاق المسبق بين القوى الكبرى أصبح على نحو متزايد لا يتوافق مع معطيات الحاضر.

ووفقا لما ذكره السيد كيسنجر، فإن توسيع عضوية مجلس الأمن في نهاية المطاف أمر لا مفر منه. ويتمثل التحدي في كيفية زيادة عدد البلدان الممثلة فيه دون زيادة عدد تلك التي تملك حق النقض. وبالمثل، أكد على الحاجة إلى إيجاد حوافز لتشجيع الأعضاء الدائمين على الامتناع عن استخدام حق النقض عندما تبقى له على الأقل أهمية رمزية. وقال إنه يرى أنه لا فائدة في تناول صفقة لإصلاح مجلس الأمن سينقضها عضو من أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

وعلق السيد لاك قائلا إنه من المحتمل أن يؤدي المجلس دورا حاسما في عام ٢٠١٣ في ما يتعلق بمسألتين من المسائل ذات الأهمية القصوى المدرجة على جدول الأعمال العالمي: جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطموحاتهما النووية. فبماذا يشير السيد كيسنجر على أعضاء المجلس بشأن هاتين الحالتين؟ واتفق السيد كيسنجر مع الرأي القائل بأن هاتين الحالتين هما وستظلان من المسائل البالغة الأهمية. وأقر بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشغل باله تحديدا نظرا لعزلتها. وقد يحدث شيء مفاجئ للغاية في ذلك البلد قد تترتب عليه عواقب وخيمة. إلا أن ذلك يقع إلى حد كبير خارج نطاق تأثير القوى الكبرى. وتساءل عما يمكن للأمم المتحدة فعله؟ فأشار إلى أنه بإمكان الأمين العام القيام بدور وساطة أساسي، إذا اقتضت الحاجة ذلك. ففي بعض الأحيان، يكون من الأسهل التوصل إلى اتفاق بشأن بعثة لتقصي الحقائق تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي رأيه، لا تريد الصين أسلحة نووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غير أنها لا تريد أيضا الضغط على النظام في بيونغ يانغ إلى الحد الذي يشعر فيه بأن مصيره مهدد وأن مركز شبه الجزيرة الكورية مطروح على بساط البحث.

وانتقل السيد كيسنجر إلى موضوع جمهورية إيران الإسلامية، فأشار إلى أن هناك أسبابا تدعو إلى الاعتقاد بوجود احتمالات إجراء شكل من أشكال المحادثات الثنائية مع ذلك البلد. وقد أعرب الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بشكل واضح عن رأيهم الموحد. فجزء من المسألة تقني، وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أساسي في هذا الصدد من خلال توفير مفتشين. ويظل السؤال الأساسي ما إذا كانت جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لأن تقبل فرض قيود حقيقية على قدراتها وإمكاناتها العسكرية. وأي نوع من الضمانات والتأكيدات الدولية يمكن أن يعطى لجمهورية إيران الإسلامية؟ قد يتعين على حكومة الولايات المتحدة التغلب على معارضة داخلية كبيرة لإجراء أي محادثات ثنائية رسمية، وبالتالي قد يكون من المفيد أن تقوم الأمم المتحدة أو مجموعة أخرى بتوفير التيسير التقني لهذه المحادثات. وكثيرا ما كانت الهيئة العالمية مفيدة في توفير منتديات للمناقشة. وأكد السيد كيسنجر من جديد على أن الاعتبارات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة يمكن أن تكون عوامل حاسمة، غير أن المناقشة السياسية بالكاد قد بدأت. وقد يرغب الرئيس

أوباما في التعامل مع جمهورية إيران الإسلامية في وقت مبكر جدا من فترة ولايته الثانية. وفي هذه الحال، يمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دورا في التقييم التقني لمستويات اليورانيوم.

وأشار السيد لاك إلى أن مجلس الأمن ما فتئ يكرس مزيدا من الاهتمام في السنوات الأخيرة لمسائل حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، بما في ذلك حماية الإنسان ومسؤولية الحماية. وقد تعامل معها بطريقتين مختلفتين في حالتي الجمهورية العربية السورية وليبيا. وتساءل عما إذا كان السيد كيسنجر يعتقد أن هذه الشواغل يجب أن تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال المجلس أم ينبغي التصدي لها في المقام الأول في الهيئات الأخرى، مثل مجلس حقوق الإنسان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة. فذكر السيد كيسنجر الحاضرين أنه عاش طفولته في ظل دكتاتورية كفرد من أقلية كان يمارس ضدها التمييز. فإن إقناعه بالقيام بتدخل دولي لمنع وقوع الإبادة الجماعية في رواندا كان من الممكن أن يكون سهلا وإن كان لا يرى عادة الأمن الدولي من ذلك المنظور، ومع ذلك، فهو لم يؤيد التدخل في ليبيا. وقد شعر بعدم الارتياح إزاءه، لكنه لم يشعر أن من الملائم أن يعلق علنا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة منخرطة في نزاع. وكان مرد قلقه إلى إمكانية حدوث نوع النتائج السلبية الذي نراه منذ ذلك الوقت.

ووفق ما ذكره السيد كيسنجر، عادة ما تنشأ المشاكل عندما تتدخل الأمم المتحدة في حالات لها آثار جغرافية - سياسية واسعة النطاق، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية. ولا تريد بعض البلدان أن ترى الهيئة العالمية تحدث سابقة بالتدخل في حالات تعتبر أنها أساسا من الشؤون الداخلية للبلد. ففي الجمهورية العربية السورية، تساءل عما إذا كان يتعين بدء العملية السياسية بمطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي. وفي هذه الحالة، فهو يفضل الفصل بين المسائل السياسية والإنسانية. ويرى أن الهيمنة الوحشية للعلويين غير مقبولة، غير أن هناك حاجة إلى الاعتراف بوجود نزاع جار في ما بين الفئات العرقية من أجل الهيمنة في بلدها. لذلك فمن الأفضل أن يركز المجتمع الدولي ليس فقط على الحكومة، بل أيضا على النتيجة التي يسعى إلى تحقيقها: هيمنة الأغلبية السنية أم حالة تسمح بتحقيق الحكم الذاتي للفئات وأمنها داخل المجتمع السوري؟ وحذر من الدفاع عن نتائج قد تمثل فوزا كاملا لطرف أو للآخر إذ أن ذلك غير مفيد لأن مثل هذه السيناريوهات قد تؤدي إلى حدوث مجزرة مروعة. ودعا بدلا من ذلك إلى النظر في مجموعة من النتائج الممكنة. واقترح إجراء حوار روسي - أمريكي بشأن الجمهورية العربية السورية لا يبدأ بافتراض أن الإطاحة بالحكومة هو بالضرورة أمر جيد. ويمكن للأمم المتحدة أن تيسر هذا الحوار. وبما أن الحملة الانتخابية للرئيس أوباما انتهت، بوسعه الآن أن يلقي نظرة جديدة على الوضع في الجمهورية

العربية السورية من منظور طويل الأجل. وفي الختام، أكد السيد كيسنجر على أنه يؤيد بقوة الجهود الرامية إلى حماية الأقليات.

وأجاب السيد كيسنجر بعد ذلك على سؤالين طرحهما ممثلان دائمان لهما خبرة في العمل في مجلس الأمن. إذ تساءل واحد منهما عن كيفية إقامة حوار سياسي، واصفا عجز مجلس الأمن عن القيام بأي شيء لوقف القتل في الجمهورية العربية السورية بأنه "فظيع". ووفقا لما ذكره السيد كيسنجر، يمكن الشروع في هذا الحوار بمبادرة من الأطراف أو بفرضه من الخارج. والخيار الأول مفضل، ولكن القتال لن يكون مستمرا لو كان الحوار ممكنا. والخيار الثاني هو حشد ونشر قوة دولية لوقف القتال وفرض حل سياسي. غير أنه كان في كوريا في عام ١٩٥٢، وشاهد الولايات المتحدة تدخل أربع مرات في حروب بدعم سياسي واسع النطاق، وتضطر بعد ذلك للانسحاب، ودون شروط. وبما أن انخراط الولايات المتحدة عادة ما يكون شرطا مسبقا لتحقيق نتيجة عسكرية إيجابية، ينبغي القيام بتقييم واقعي في البداية للفترة التي يمكن فيها للولايات المتحدة أن تظل قادرة على مواصلة الوفاء بالتزامها العسكري في ذلك النزاع. إذ أن للنزاع في الجمهورية العربية السورية أبعادا دينية وعرقية عميقة، وبالتالي من الصعب تصور الجهات التي قد ترغب في المشاركة في تدخل عسكري. ولذلك، يجب أن يكون الحوار السياسي هو المفتاح. ومع ذلك، لا يكفي التوصل إلى وضع خطة ومحاولة فرضها. وكما تعلمت موسكو في أفغانستان وكما تتعلم واشنطن العاصمة الآن كذلك، لا بد من وضع هيكل لحكومة قابلة للاستمرار. فالأساس المنطقي للمسألة صحيح في الجرد، ولكنه من الصعب التصور أن أي حشد للقوات يمكن أن ينجح في فرض السلام.

وكان السؤال الأخير للسيد كيسنجر عما يمكن أن تفعله البلدان العربية لإضافة زخم لعملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط. وردا على ذلك، أشار إلى أن أحد الأسباب التي تؤدي إلى تعقيد الوضع هو أن إسرائيل غالبية عسكريا ولكنها مهددة من الناحية الجيوسياسية. فقد نشأت في المنطقة حكومات تقودها جماعة الإخوان المسلمين ولا يُعرف بعد ما إذا كانت ستقبل بوجود إسرائيل. وحث السيد كيسنجر الدول العربية على إيجاد مناخ من شأنه أن يجعل من الممكن إقامة حالة من التعايش، تماما كما فعل أنور السادات لتخفيف وطأة المناخ النفسي. ولكن أحداث الربيع العربي، في بعض الأحيان، قد جعلت من الصعب الجهر بهذه الآراء. وقال إنه يفضل أن يكون التفاوض على دفعة واحدة، وهو أمر سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيقه. فإنه سيؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية وترك القضايا المتعلقة باللاجئين والقدس إلى مرحلة لاحقة، مع ترسيخ مبدأ أن هؤلاء اللاجئين ليسوا إسرائيليين. ووافق على أن للولايات المتحدة دورا حاسما في الشرق

الأوسط، لكنه تساءل عما إذا كان مفتاح النجاح بالنسبة للولايات المتحدة هو وضع كامل ثقلها لإنجاح عملية السلام. فهو يرى أن التغيير في المواقف العربية أمر ضروري جدا نظرا إلى أن البعد النفسي ذو أهمية بالغة من أجل تحقيق التقدم. واستطرد قائلا إن التحدي الذي تمثلته جمهورية إيران الإسلامية قد يصبح أكثر حدة وقد يكون ماثلا أكثر من أي وقت مضى، وسيتمتع في هذه الحال اتخاذ قرارات صعبة تحتاج إلى شجاعة، ويجب في رأيه أن تمثل القضية الفلسطينية جزءا من تلك القرارات.

وأدلى السفير هارديب سينغ بوري بملاحظات ختامية بصفته رئيس مجلس الأمن. فتوجه بالشكر الجزيل إلى حكومة فنلندا على استضافة سلسلة حلقات العمل المعنونة ”بدء العمل بسرعة واقتدار“، مشيرا إلى أنها أسهمت في عمل المجلس على مدى العقد الماضي أكثر مما يمكن أن يأمل عضو غير دائم أن يساهم به في فترة سنتين واحدة. إن إشارة السيد كيسنجر إلى الحاجة إلى أعضاء دائمين إضافيين تشكل مبعث سرور له. فعلى الرغم من أن المجلس يحقق عددا كبيرا من النتائج المتنوعة، فإنه يحتاج إلى تقييم ما إذا كان الأثر الذي يحدثه كافيا على أرض الواقع. فالعالم بحاجة إلى أن يعمل المجلس بشكل جيد وأن يحدث تغييرا حقيقيا على حد سواء لأنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أخذ الأهمية الحاسمة لعمل المجلس في الاعتبار عندما تدور فيه مناقشات حادة بشأن المرأة والسلام والأمن أو الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك عندما يسعى إلى معالجة مسائل قصيرة الأجل محل اهتمام وطني على حساب المقاصد الطويلة الأجل التي أنشئ المجلس من أجلها.

### الجلسة الأولى

حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٢: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

مدير المناقشة:

السفير مسعود خان

الممثل الدائم لباكستان

المعلقون:

السفير مارتن برياس

نائب الممثل الدائم لفرنسا

السفير ألكساندر أ. بانكين

النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي

المستشار توفيق موسايف

نائب الممثل الدائم لأذربيجان

السفيرة روزماري دي كارلو

نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة

تشمل المسائل التي جرى تناولها في الجلسة الأولى ما يلي:

- ما هي المجالات التي كان فيها مجلس الأمن أكثر/أقل نجاحا خلال السنة الماضية؟ ولماذا؟ وكيف كان أداؤه في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١؟ وما مدى استجابته للآثار المترتبة على التحولات التاريخية الجارية في الشرق الأوسط في السلم والأمن؟
- ما هي الدروس التي ينبغي استخلاصها من خبرته في ليبيا والجمهورية العربية السورية والسودان وجنوب السودان والصومال وهاتي؟
- ما مدى نجاح المجلس في استباق نشوب الأزمات واتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب؟ وما هي الدروس التي ينبغي للمجلس استخلاصها من الأزمة في كل من مالي وغينيا - بيساو؟
- هل كانت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية مفيدة في هذا الصدد؟ وهل أن القنوات المعنية بتنبيه المجلس تؤدي عملها على أكمل وجه؟ وما هي الخطوات الأخرى التي ينبغي النظر في اتخاذها؟
- كيف يمكن تحسين التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؟
- ما هي المناقشات المواضيعية التي ساهمت أكبر مساهمة في عمل المجلس خلال السنة الماضية أو السنتين الماضيتين؟ ولماذا وكيف؟ وهل يمكن تطبيق نتائجها بصورة مباشرة وبشكل كامل على أعمال المجلس المتعلقة بمحالات محددة؟
- واستشرافا للمستقبل على مدى العامين المقبلين، كيف يحتمل أن تؤثر التطورات الجيوسياسية وتعاقب القيادات، والقيود المفروضة على الموارد، وتغير المناخ، والعوامل الخارجية الأخرى على الإطار الذي يعمل المجلس ضمنه؟

وجرى اتفاق بشكل عام على أن مدى وفاء مجلس الأمن بمسؤولياته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين توقف إلى حد كبير في عام ٢٠١٢، وكما في السابق، على درجة تحقق الوحدة في المجلس بشأن كيفية التصرف في كل حالة. وعلق عدد من المتكلمين على أن الأعضاء تمكنوا من إيجاد أرضية مشتركة بشأن معظم المسائل على الرغم من التصورات الشائعة بوجود انقسامات شديدة في المجلس، وإن عام ٢٠١٢ كان حافلا بالنشاط حقق فيه المجلس نجاحا نسبيا. ولاحظ أحد المشاركين أن من الطبيعي أن يكون الاهتمام العام قد توجه إلى حالات الانقسام الشديد داخل المجلس، مثل الانقسام بشأن حالة الجمهورية العربية السورية ومع ذلك، ووفقا لما قاله أحد المتكلمين ظلت في عام ٢٠١٢ تسود المجلس روح التوافق في الآراء بشأن معظم المسائل، كما تجلّى ذلك في النهج الموحد إزاء الحالة في تيمور - ليشتي وجنوب السودان ومالي وهايتي، من بين حالات أخرى. غير أن أحد المحاورين تساءل عما إذا كان الإجماع يجب أن يشكل دائما هدف المجلس، لأن المجلس ليس هيئة ذات قدرة مطلقة يُتوقع منها معالجة جميع المسائل المتصلة بالأمن.

ونظر معظم المشاركين إلى كشف حساب حالات نجاح وفشل مجلس الأمن في عام ٢٠١٢، بطرق مماثلة. فاعتبر العديد منهم انخراط المجلس في جنوب السودان والسودان والصومال وليبيا واليمن نجاحا نسبيا، على الرغم من استمرار وجود تحديات في كل حالة من هذه الحالات. وأشاد أحد المحاورين بدعم المجلس للانتخابات والعمليات الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع في كوت ديفوار وليبيريا وليبيا وهايتي. وعلق مناقش آخر أن الحالة في هايتي لا تزال صعبة إلا أن المجلس أظهر، على الأقل، قدرة على تكييف وضعه وعملياته مع تطور الظروف في هايتي. وأثنى الوفود على المجلس لتوجيه رسالة سريعة وواضحة وموحدة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعد تجربة إطلاق القذائف، على الرغم من أنه لم يتمكن من منعه.

ووافق المتكلمون كذلك على أن أسوأ إخفاقات لمجلس الأمن في عام ٢٠١٢ كانا في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ووفقا لما قاله أحد هؤلاء المتكلمين، فقد تعثر تحقيق الوحدة في المجلس في حالة الجمهورية العربية السورية، في حين أن متكلما آخر وصف أداءه هناك "بوصمة عار دائمة" على سمعة المجلس. وعلى النحو المبين أدناه فقد تباينت التفسيرات بشأن عدم قدرة المجلس على وقف العنف أو إحلال سلام دائم. ورأى أحد المشاركين أن أكبر إخفاقات المجلس تمثل في عدم قدرته على تيسير إبرام اتفاقات سلام في الجمهورية العربية السورية والشرق الأوسط وكوسوفو، مما يمكن أن يقوض سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

وفيما يختص بالجمهورية العربية السورية، فقد أشار عدد من المشاركين إلى استخدام حق النقض ضد مشروع قرارين على أنه يرمز إلى تقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء فعال لوقف العنف، في حين أكد آخرون ضرورة اتخاذ نهج استراتيجي أكبر وأكثر توازناً لحل المشاكل القائمة في ذلك البلد. ووصف أحد المعلقين الوضع هناك بأنه أهم مسألة تواجه المجلس، فحذر من أن الجمهورية العربية السورية تلتهمها النيران مع ما لذلك من عواقب جسيمة على استقرار المنطقة، فضلاً عن الشعب السوري. ورأى مشارك ثان أنه ينبغي لأعضاء المجلس الخمسة الدائمين أداء دور قيادي أقوى بشأن الجمهورية العربية السورية. فالزيد والمزيد من الأشخاص يموتون في الوقت الذي لا يتفق فيه الخمسة الدائمون على مسار فعال للعمل. ورد مندوب آخر على ذلك قائلاً بأن استخدام حق النقض لم يكن قط المشكلة الوحيدة في النهج الذي يتبعه المجلس. وأردف أن بعض الوفود آثر نهجاً علاجياً سريع الأثر بدلاً من اللجوء إلى نهج طويل الأمد واستراتيجي أكبر في حل الأزمة، استناداً إلى افتراض واهي بأن تحويل أي نظام ديكتاتوري إلى ديمقراطية يمكن أن يتم بسرعة بصرف النظر عن توافر الظروف المادية اللازمة لإقامة نظام ديمقراطي فاعل على أرض الواقع. وأشار أحد المتكلمين، مع تسليمه بأن الانقسامات العميقة قد حالت دون اتخاذ المجلس إجراءات أكثر تركيزاً على النتائج، إلا أن أعضاء المجلس قد بحثوا عن أرضية مشتركة بشأن المسائل، فاتفقوا على مجموعة من القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، وعن توفير الدعم السياسي لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوثون الخاصون المشتركون. وأشار معلق آخر إلى أن جميع أعضاء المجلس يجذبون، على الرغم من اختلافاتهم الجيوسياسية ومفاهيمهم المتمايزة بشأن السيادة، حلاً سياسياً على الحل العسكري.

وأبدى أحد المشاركين أسفه لأنه لم يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية أي انخفاض في مستوى العنف ضد السكان المدنيين، على الرغم من وجود أكبر عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة، وذلك يعكس، جزئياً، مدة اهتمام مجلس الأمن المحدودة وعدم استمرارية ذلك الاهتمام، في حين يبدو أن العنف الدوري يندلع كل ثلاث إلى أربع سنوات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد مشارك آخر أن المجلس نفذ خمس عمليات للسلام على مدى السنوات الخمس والخمسين الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنه بحاجة إلى إيجاد طريقة أفضل للتعامل مع الحالة. وأشار مندوب آخر إلى أن الشركاء الإقليميين قد قدموا مساعدة كبرى، وأن مرحلة انتقالية تقترب من البلد، فأكد أن على المجلس تحسين أدائه في إدارة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

وتوجد طائفة من التقييمات لطريقة تعامل مجلس الأمن مع أبعاد الربيع العربي من حيث السلام والأمن. ورغم إعراب أحد المحاورين عن الأسف لأن أعضاء المجلس كانوا بطيئين في فهم الآثار الأمنية الكاملة المترتبة على هذا التحول السياسي العميق، فقد أشاد بدورهم النشط في تلك الأحداث ورغبتهم في تجاوز جدول للأعمال يتمحور حول أفريقيا. وحذر وفد آخر من التعميمات حيث أن الحالة في كل بلد من بلدان المنطقة تشكل حالة فريدة. ولا بد للمجلس من أن يتناول كلا منها على حدة، وفقا لحيثياتها. فلم يكن من الضروري مثلا المشاركة في عمليات التحولات في تونس ومصر.

وتحدث العديد من المشاركين عن عدم قدرة مجلس الأمن على معالجة قضايا السلام والأمن الأساسية في الشرق الأوسط، مثل غزة، أو عدم رغبته في ذلك. وعلق أحد المندوبين قائلا: "لا أعرف كيف يمكن للمجلس أن يؤثر على الوضع القائم في الشرق الأوسط"، "إلا عن طريق تشجيع الجهود الثنائية والإقليمية من خلال تقييم الوضع في كل شهر وبدعوة نظرائنا للقيام بدورهم. فلا يمكن للمجلس أن يتوصل لوحده إلى حل ذلك النزاع المتقادم".

وأشار عدة مندوبين إلى حالات سيكون فيها من السابق لأوانه تقييم مدى النجاح الذي سيحرزه نهج مجلس الأمن في نهاية المطاف. وشدد اثنان من المشاركين على أن ليبيا برهنت على أنها مغيرة للعبة بالنسبة للمجلس، وأن النتائج حتى الآن متفاوتة وغير مكتملة. ولاحظ أحد المشاركين أن بعض التقدم السياسي قد أُحرز داخل ليبيا، ولكن المخاطر التي يطرحها انتشار الأسلحة وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة نتيجة للتدخل الدولي لم تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الكافي. وأعلن مشارك آخر أن ثمة حاجة إلى المزيد من المتابعة. ووفقا لأحد المتحدثين، فإن وفده/وفدها قد صوت لصالح قرار المجلس ١٩٧٣ (٢٠١١) من أجل حماية المدنيين، وليس إسقاط نظام معمر القذافي. وإذ أعلن أحد المناقشين أن ليبيا كانت التحدي الأساسي للمجلس في عام ٢٠١١، مثلما كانت الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٢، فإنه أشار إلى الروابط السياسية بينهما. وكان القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) استجابة لنداء جامعة الدول العربية من أجل منع تدفق أثمار من الدماء في بنغازي. ودعا القرار إلى وقف إطلاق النار وتضمن أحكاما أخرى لم تُنفذ تنفيذا كاملا. وردا على ذلك، أشار معلق آخر إلى أن المجلس تلقى مشورة متضاربة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن كيفية التعامل مع ليبيا. وفي ظل عدم وجود مثل هذا التباين الآن، ينبغي أن يستجيب المجلس للمشورة المقدمة من الجامعة العربية بشأن الجمهورية العربية السورية. وتأييدا لوجهة النظر هذه، رأى المتحدث آخر في الجمهورية العربية السورية فرصة لتحسين العلاقات بين المجلس والجامعة.

ورأى أحد المتحدثين أنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان تعامل مجلس الأمن مع مالي وغينيا - بيساو سينجح، بينما علّق متحدث آخر قائلاً إن غينيا - بيساو مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ فترة طويلة ولكن مشكلة الانقلابات الدورية لم تُحل بعد. ووافق مشارك ثالث على أن تقييم جهود المجلس إزاء غينيا - بيساو سابق لأوانه لكنه أكد أن من الجلي أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لم يقم بعمل جيد في إمداد المجلس بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب بشأن سير الأحداث هناك على نحو كان من شأنه أن يتيح للمجلس اتخاذ إجراءات وقائية مبكرة. ووفقاً لأحد المناقشين، فإن تعامل المجلس مع الأزمة في مالي يمر بمنعطف حاسم. وقد عمل المجلس بالتعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، والوقت لم يفت بعد لمنع حدوث أسوأ السيناريوهات الممكنة في ذلك البلد. واتفق معه مندوب آخر مؤكداً أن المنظور الإقليمي عن مالي كان مفيداً جداً. ووافق أحد المشاركين على أن المجلس عمل بشكل جيد مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الحالة في مالي، لكنه رأى من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت تلك الجهود ستكون ناجحة في نهاية المطاف.

وشدد عدة مندوبين على أهمية أن يستخدم مجلس الأمن النطاق الكامل للأدوات المتاحة له. بموجب الفصول السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. ومثلما كان عليه الحال في حلقات العمل في الماضي، تم إيلاء عناية خاصة للتعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. ومثلما أشار أحد المشاركين، فإن المنظمات الإقليمية كثيراً ما تفهم حالة بعينها بشكل أفضل من المجلس؛ غير أنها كثيراً ما تواجه قيوداً تتعلق بالموارد وينبغي للأمم المتحدة أن تزودها بالمزيد من الدعم اللوجستي والمالي. وأكد متحدث آخر أن المجلس استطاع، من خلال العمل مع الاتحاد الأفريقي، مواصلة ممارسة ضغط ثابت على سلطات السودان وجنوب السودان من أجل احترام أحكام اتفاق السلام الشامل، وكذلك مواصلة الضغط على جميع الأطراف في الصومال. وتبين أن علاقات المجلس مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مثمرة، وهو ما برهنت عليه أيضاً النقاشات المفيدة في المجلس بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. واتفق معه في الرأي محاور آخر مؤكداً أن النقاش بشأن العلاقات مع الجامعة العربية كان مفيداً وجرى في الوقت المناسب. واتفق مع نفس الرأي متحدث آخر مشيراً إلى أن المجلس كان فعالاً إلى حد ما في حالات مثل اليمن والسودان شهدت وجود منظمة إقليمية جديدة، وحيث كان المجلس يرغب في تهديد المفسدين بمواجهة عواقب أفعالهم، ومن ثم تقديم الدعم القوي للمبادرات الدبلوماسية الإقليمية. وحيثما لم يتوفر أي من الشرطين، مثلما هو الحال في الجمهورية العربية السورية، فإن المجلس لم يحالفه النجاح. وفي اليمن، وفقاً

لتعليق مناقش آخر، اتسم المجلس بالبطء في مساندة المبادرة الدبلوماسية لمجلس التعاون الخليجي، ولكن ما أن قدم هذه المساندة تحسنت الأمور.

ووفقا لأحد المندوبين، فإن مستوى تفاعل مجلس الأمن مع منظمة إقليمية في حالة بعينها كثيرا ما يعتمد على الديناميات الداخلية للمجلس وعلى عوامل تتعلق بالسياسة الواقعية. وتؤخذ الآراء الإقليمية بعين الاعتبار في بعض الأحيان بينما تُهمل في أحيان أخرى. وأقر مناقش آخر بأن تقدما كبيرا قد أحرز، خصوصا بشأن العلاقات مع الاتحاد الأفريقي، وهو ما يدل عليه التعاون الفعّال بشأن السودان وجنوب السودان. أما بشأن حالة كوت ديفوار، فكان التوجه في المجلس إلى إيلاء اهتمام أكبر لآراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقارنة بآراء الاتحاد الأفريقي، على الرغم من كون الأولى مجرد هيئة دون إقليمية. وبشأن ليبيا، ساند المجلس موقف جامعة الدول العربية وليس موقف الاتحاد الأفريقي بالرغم من أن تصويت الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس كان بالغ الأهمية في اتخاذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

وشدد أحد المتحدثين على مدى النفع الذي عاد به تعاون الاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي بشأن السودان واليمن على التوالي، مذكّرا بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين موكلة إلى مجلس الأمن وحده. ويشغل المجلس موضعا يعلو على الجهود الإقليمية، ولذا فإن نهج سيادة المساواة غير ممكن وغير مستصوب. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن ينشغل المجلس بمسائل تفريع السلطة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ووافق مشارك آخر على أن العمل مع المنظمات والترتيبات الإقليمية يمكن أن يكون مثمرا جدا حينما تكون لتلك المنظمات والترتيبات نفس أهداف المجلس، ولكن هذا ليس هو الحال دائما. وولاية المجلس في ظل الميثاق فريدة من نوعها. واتفاقا مع تلك النقطة، أكد أحد المناقشين أن التوصيات الواردة من هيئة إقليمية يجب أن تكون منسجمة مع أولويات أعضاء المجلس إذا ما كان لها أن تتمتع بتأثير إيجابي. ووفقا لأحد المتحدثين، فإن المنظمات الإقليمية لها طريقة تفكير مختلفة عن المجلس، ويعزى ذلك جزئيا لأنها تعتقد أنها تمتلك فهما أفضل للتطورات ضمن مناطقها وإحساسا أفضل بالحلول الممكنة للأزمات الإقليمية. ويتمتع المجلس برؤية وولاية أوسع، ولذا فمن المهم محاولة تعظيم الإمكانيات الإيجابية وتقليل الإمكانيات السلبية للتفاعل الإقليمي العالمي. وعلى الرغم من بذل جهد كبير من أجل تيسير التعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي، فإن الانقسامات داخل القارة كثيرا ما تمتد إلى مداورات المجلس بطرق غير مفيدة.

ووفقا للنمط المتبع في حلقات العمل السابقة، جرت نقاشات كثيرة أيضا بشأن الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن شحذ أدواته الوقائية. ورأى أحد المتحدثين أن عجز المجلس عن معالجة التحديات الأمنية الأساسية في الشرق الأوسط يبرهن، مرة أخرى، على أنه أقدر على إدارة النزاعات منه عن منعها أو تسويتها أو الإسهام في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وذكّر المتحدث أن في حلقة عمل العام الماضي اتفق المشاركون على أهمية منع التفاعلات، ولكن حينما خرجوا من القاعة نسوا ذلك. ووافق آخرون على الحاجة إلى تعزيز التركيز على الوقاية.

وعلق عدة مندوبين على استخدام الإحاطات الشهرية المتعلقة باستكشاف الآفاق التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية كطريقة للفت انتباه الأعضاء إلى التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين. وشدد مندوب على فائدة تلك الإحاطات في الحالات المعقدة، مثل مالي. وفي حين أقر مناقش آخر بأن إحاطات استشراف الآفاق يمكن أن تكون مثيرة للجدل، أكد أنها يمكن أن تكون مفيدة جدا لجهود المجلس الوقائية. وذكر على سبيل المثال، أن الإحاطة في شباط/فبراير غطت مدغشقر وملديف ومالي، مذكرا بأن الحالة في مالي مدعاة قلق بالغ.

ورأى آخرون في الإحاطات عنصرا قد يكون مفيدا ضمن استراتيجية وقائية أوسع، لكنهم رأوا أن ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات على طريقة إجرائها. وحث أحد المشاركين الأمانة العامة إلى التحلي بمزيد من الشفافية بشأن مصادر المعلومات التي تستند إليها الإحاطات، داعيا إلى أن تكون الإحاطات أكثر صلة بعمل المجلس وأقل اتساما بالطابع الإجرائي. ولاحظ مشارك آخر أن هذه الإحاطات يمكن أن تسهم في فهم المجلس لحالة ناشئة، مشيرا إلى ضرورة توخي الحذر في اختيار الحالات القطرية التي تُعالج في تلك الإحاطات، وذلك بالنظر إلى الحساسيات والقلق في بعض العواصم من أن تلك قد تكون الخطوة الأولى نحو الإدراج في جدول أعمال المجلس. وردا على ذلك، أقر أحد المناقشين بأن البلدان لا ترغب بوجه عام في أن تكون موضوعا للنقاش في مجلس الأمن، لكنه أشار إلى أن ولاية المجلس تتطلب منه معالجة المسائل الحساسة. بل إنه ينبغي للمجلس أن يناقش عدداً أكبر، لا أقل، من الحالات التي من شأنها أن تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ووافق المتحدث آخر على أن استشراف الآفاق قد يكون مفيدا، مشيرا إلى أن تلك الإحاطات لا ينبغي أن تقتصر على الحالات الهامشية نسبيا. وتساءل المتحدث لماذا لم يُجر المجلس مناقشات مماثلة لحالات، مثل جمهورية إيران الإسلامية وغزة، أكثر أهمية بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين؟

ووصف أحد المتحدثين الممارسة المتمثلة في الاقتصار على مناقشة البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن الرسمي بأنها عبثية، إذ أن المجلس لا يمكنه أن ينخرط في منع النزاعات إذا أنه يقتصر في عمله على مناقشة حالات النزاع الجاري. وقيل إن عجز المجلس عن مناقشة النزاع في سري لانكا هو إدانة لهذه الهيئة. واتفق مع ذلك الرأي مشارك آخر مذكراً بالخلافات بشأن إثارة مسألة الوضع في زمبابوي وسري لانكا وميانمار. ووفقاً لهذا المندوب، فإن رفض المجلس مناقشة مشكلة لا يجعلها تختفي.

وأشاد أحد المناقشين بالأمانة العامة لتقاريرها بشأن الوساطة، وأشاد بالجمعية العامة لقراراتها الأخيرة بشأن الموضوع. وللمجلس سجل جيد في محاولة استخدام مجموعة من تدابير الوساطة وتسوية النزاعات في حالات عدة. غير أن المجلس لم يستخدم كثيراً سلطته بموجب المادة ٣٦ (١) من الميثاق في التوصية باعتماد الإجراءات أو الطرق المناسبة للتسوية. وأشار مندوب آخر إلى دعم المجلس في عام ٢٠١١ للوساطة التي اضطلعت بقيادتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالنزاع على الحدود بين كمبوديا وتايلند كمثال للنجاح في منع النزاعات. وشكك محاوران إثنان في قدرة المجلس على الاستمرار في التركيز على الصراعات طويلة المدى. ورأى محاور آخر أن المجلس يحتاج إلى الخروج من نمط العودة الدورية إلى معالجة الحالات حينما تكون إحدى الولايات مطروحة للتجديد، بينما يعجز عن كفاءة تنفيذ قراراته في غضون ذلك. ولاحظ متحدث آخر أن نقص المتابعة يؤدي إلى ميل المجلس إلى التركيز على إحدى الحالات في مرحلة معينة، ثم الالتفات إلى مسائل أخرى. وكانت تلك مشكلة واجهها المجلس في معالجته للحالتين في غينيا - بيساو وليبيا.

وشدد عدد من المندوبين على الدور الأساسي الذي اضطلع به ممثلو ومبعوثو الأمين العام الخاصون. ولاحظ محاور آخر أن عملية اختيار ممثلي ومبعوثي الأمين العام الخاصين يمكن أن تتسم بالعشوائية وأن كفاءاتهم قد تختلف؛ ولكن بوسعهم إحداث أثر كبير ميدانياً. فمن شأن المبعوث الكفؤ أن يجعل مهمة المجلس أيسر بدرجة كبيرة. وأيد رأي مشارك آخر، واصفاً نوعية وقدرات ومعرفة الممثلين والمبعوثين الخاصين ومقدرتهم على التفاعل مع الآخرين بأنها أمور حيوية، وشدد على أن عملية اختيارهم ينبغي ألا تتحدد وفقاً للملاءمة السياسية. واتفق معه مناقش آخر، مبدياً تعليقاً مفاده أن العناية ذاتها ينبغي أن تولي لاختيار أعضاء المجلس غير الدائمين. ووفقاً لأحد المحاورين، فقد سمح الأعضاء في حالات كثيرة بتعيين ممثلين ومبعوثين خاصين للأمين العام لا يتمتعون بالكفاءة، وهو ما يعكس تفضيلاً لأن يخدم أفضل الناس في المقر وليس في الميدان. ومن الممكن أن يكون أعضاء المجلس أسوأ أعداء أنفسهم حينما يسمحون لوضع بأن يتدهور بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية أو المالية.

وكما كان الحال في حلقات العمل السابقة، فإن علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى كانت موضوع عدد من التدخلات. وأشار أحد المشاركين إلى أن المجلس يمكنه أن يبعث برسالة وحدة قوية يعرب فيها عما يساوره من قلق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويعتبر انعدام التوافق في الآراء حول كيفية التعامل مع الانتهاكات في الجمهورية العربية السورية بمثابة انتكاسة، بيد أن ثمة حوارا مستمرا داخل المجلس حول علاقاته بالمحكمة دعمته مناقشة مواضيعية هادفة عقدت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في ظل رئاسة غواتيمالا للمجلس. وردد بضعة مشاركين آخرين تلك النقطة الأخيرة. وأعرب أحد المشاركين في النقاش عن ثنائه على إحالة المجلس للقضايا في السودان وليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولكن عقب أحد المندوبين على ذلك بقوله إن الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الفترة الانتقالية في ليبيا قد تم تجاهلها. وفي الجمهورية العربية السورية، قد يتطلب تناول المسائل ذات الصلة بالعدالة على نحو سليم وتقديم المجرمين إلى العدالة إصلاح النظام السياسي والقضائي برمته، وهو أمر يتجاوز صلاحيات المجلس. لذا تعذر معالجة هذه المسألة حتى الآن. وحذر محاور آخر من الاقتصار على تطبيق العدالة كما يملئها المنتصر، كما كانت الحالة في كوت ديفوار.

وأشار أحد المندوبين إلى أن الجزاءات وطريقة استخدام المجلس لها قد أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل. فعندما تطبق جزاءات ذكية في إطار استراتيجية أوسع تستخدم طائفة من الأدوات، قد تكون الجزاءات حينئذ أداة ناجعة. ومن أمثلة ذلك ما حدث من تجميد لأصول معمر القذافي والجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان. وأثنى ذلك المندوب أيضا على وحدة المجلس واستخدامه جزاءات محددة الهدف بدقة في حالي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بيد أنه لاحظ أن عمل المجلس في كلتا الحالتين لم يكتمل بعد. وفي أفغانستان أيضا لم تستكمل الأعمال الرامية إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت هناك. وسيظل ذلك تحديا رئيسيا للمجلس خلال عام ٢٠١٣. ورأى محاور آخر أن اهتمام بعض الأعضاء ينصب، فيما يبدو، على تطبيق الجزاءات وتدابير التنفيذ أكثر مما ينصب على الاستفادة التامة من مجموعة التدابير السلمية من قبيل الوساطة بموجب الفصل السادس من الميثاق. فالجزاءات ليست دائما الحل الوحيد؛ إذ أنها تزيد الحالة تعقيدا في بعض الأحيان.

وعلق عدد من المشاركين على دور المناقشات المواضيعية الشاملة وإسهاماتها في عمل مجلس الأمن ككل. وكان من بين التعليقات أن هذه المناقشات هي تعبير ضروري عن الدور المعيارى للمجلس وأن لها أيضا وظيفة إعلامية هامة. ورغم أن التخطيط للمناقشات المواضيعية يؤدي في كثير من الأحيان إلى الدخول في متاهة من الجدل والمفاوضات غير

المجدية، فقد أسهمت هذه المناقشات إسهاما حاسما في فهم الأعضاء لمسائل أساسية من قبيل علاقة المجلس بالحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الإقليمية، والاتجار بالأسلحة، والتهديدات الجديدة، والمرأة والسلام والأمن، والأطفال والتزاع المسلح. وعقب متكلم آخر قائلا إن بعض الأعضاء الدائمين ليسوا حريصين على إجراء مناقشات مواضيعية. وبالرغم من أن المناقشات المواضيعية لا تتم دائما بحضور ممثلين دائمين، ينبغي ألا ينظر إليها على أنها مناقشات روتينية لأنها تتيح فرصة هامة للأعضاء غير الدائمين لإضافة المسائل التي تهمهم إلى جدول أعمال المجلس. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، تمثل المناقشات المواضيعية أحد الأبعاد الهامة من عمل المجلس، ولكن لا يلزم بالضرورة أن تسفر عن بيانات متفق عليها والمجلس لا يملك ولاية السعي إلى التشريع في كل من هذه المسائل. وعلق مندوب آخر قائلا إن المناقشات المواضيعية كثيرا جدا ما ينظر إليها على أنها أنشطة غير متكررة يمكن إعادة النظر فيها بعد سنوات عديدة من انعقادها. وهناك مواضيع قتلت بحثا، وليس ثمة ما يضاف بشأنها. وردا على ذلك، قال أحد المشاركين إن الأمور لا تسير بالضرورة على هذا المنوال إذا عمل الأعضاء معا على جعل موضوع ما محل اهتمام دائم. فعلى سبيل المثال، اتخذت ثلاثة وفود الترتيبات اللازمة لعقد مناقشات تكميلية بشأن التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. واقتُرح في هذا الصدد أن ينظر الأعضاء الجدد في إضافة مسائل تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني والأمن المناخي إلى جدول أعمال المجلس.

وحدث عدة متكلمين على إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا المرأة والسلام والأمن والأطفال والتزاع المسلح باعتبارها مسائل تدخل في صميم مهمة مجلس الأمن. وأعرب أحد المشاركين عن أسفه لما أثارته مسألة الأطفال والتزاع المسلح من خلاف، وحث آخر الأعضاء على الاعتراف بأهمية تلك المسائل عند النظر في حالات محددة من التزاع. وعلى سبيل المثال، قد يكون وضع المرأة مسألة حاسمة بالنسبة لمستقبل المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة للربيع العربي. وفي حالة ليبيا، قيل إن الأعضاء أغفلوا ذكر العنف الجنسي والجنساني في القرارات. ووافق مشارك آخر على أن المجلس ينبغي أن يذكر المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي والجنساني على نحو أكثر تواترا في القرارات والبيانات المتعلقة بحالات محددة.

## الجلسة الثانية

### أساليب العمل والهيئات الفرعية

#### مدير المناقشة:

السفير مارك ليال غرانت

الممثل الدائم للمملكة المتحدة

السفير كودجو مينان

الممثل الدائم لتوغو

السفير غيرت روزنتال

الممثل الدائم لغواتيمالا

السيد تيان لين

مستشار الصين

تشمل المسائل التي جرى تناولها في الجلسة الثانية ما يلي:

- ما هي التوقعات المناسبة للمناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل المقرر عقدها في وقت لاحق من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؟ وهل يمكن بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين العلاقات بين مجلس الأمن وغيره من الأجهزة والهيئات سواء التابعة منها للأمم المتحدة أو غير التابعة لها، مثل الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، التي تتناول مسائل ذات أهمية بالنسبة للمجلس، وبالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين؟
- تقييم تنفيذ التدابير المبينة في مرفق الوثيقة S/2010/507: ما الإنجازات التي تحققت وما المجالات المطلوب إحراز تقدم فيها؟ وأي من الخطوات الإضافية الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس ينبغي أن تحظى بالأولوية العليا؟ وهل ثمة ما يمكن القيام به فوق ذلك لجعل المشاورات غير الرسمية أكثر اتساما بالطابع غير الرسمي وأكثر تفاعلا؟
- هل يعمل نظام "حملة القلم" على النحو الواجب؟ وهل هناك أمثلة حديثة لحالات كان أداء هذا النظام فيها جيدا على نحو خاص أو دون الحد الأمثل؟
- هل من سبيل لجعل عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية أكثر شفافية وأكثر تفاعلا؟ وكيف يمكن إحاطة الأعضاء المنتخبين حديثا على وجه أكمل بالتوقعات وأعباء العمل المرتبطة برئاسة مختلف الهيئات الفرعية؟
- هل أدى استخدام التداول من بعد بالفيديو، واستخدام الإحاطات التي يقدمها طيف أوسع من مسؤولي الأمانة العامة، والاستعانة بأطر يقل فيها الطابع الرسمي عند مناقشة المسائل المستجدة، وتعزيز موقع المجلس على شبكة الإنترنت، واستخدام

إحاطات استشراف الآفاق إلى تحسين الأساس الذي تستند إليه قرارات المجلس؟ وأي من هذه الخطوات ثبت أنها الأكثر نجاعة وأي منها يمكن تحسينه؟

- هل أسفرت الجهود الرامية إلى تعديل دورات الإبلاغ وتحديد الولايات، على النحو الذي تمت مناقشته في حلقة العمل التي عقدت في العام الماضي، عن ترشيد عبء العمل وتحقيق مكاسب في الكفاءة؟ وهل يمكن بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه؟

وفي حلقة العمل هذه، كما كان الحال في بعض حلقات العمل السابقة، أكد عدة متكلمين أن مجلس الأمن قد أثبت أنه أكثر الكيانات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة قدرة على التكيف من حيث اعتماد سلسلة من التعديلات في أساليب عمله لزيادة الكفاءة والشفافية. وأشاد عدد من المشاركين بفريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى جعل المجلس هيئة أكثر كفاءة وفعالية ومساءلة وشفافية. وعلق أحد المشاركين قائلاً إن بعض التقدم قد أحرز في تحسين أساليب العمل كل عام، رغم ثقل الروتين والعرف والتقاليد بوسائل من بينها اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ عناصر التدابير المبينة في مرفق مذكرة رئيس مجلس الأمن (انظر S/2010/507). وأكد العديد من المحاورين، مع ذلك، أيضاً على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. وعقد أحد المشاركين مقارنة بين المداولات الموسعة التي دارت حول تلك المسائل على مر السنين والتقدم المحدود نسبياً الذي أحرز في تغيير الطريقة التي يؤدي بها المجلس عمله الأساسي. وعلى حد تعبير أحد المشاركين في النقاش أن المحك ليس ما إذا كانت إجراءات المجلس تبدو أكثر فعالية بقدر ما إذا كانت تساعد في زيادة فعاليته في صون السلام والأمن الدوليين. وهذه الصلة هي ما يجعل الجهود الرامية إلى تحسين أساليب العمل لا غنى عنها. واتفق متكلم آخر مع الرأي القائل بأن الأمر الأكثر أهمية هو أثر ذلك على عمل المجلس على أرض الواقع.

وحدد عدد من تدابير زيادة الكفاءة، بما في ذلك العديد من التدابير التي تم الاضطلاع بها منذ حلقة العمل السابقة. وأشاد العديد من المشاركين بالممارسة الجديدة المتمثلة في عدم جدولة اجتماعات مجلس الأمن في أيام الجمعة، إن أمكن، لإعطاء مزيد من الوقت للأعضاء للقيام بالأعمال التحضيرية وللجان المجلس وأفرقة العاملة للاجتماع. ولدى تنفيذ إحدى الخطوات التي نوقشت في حلقة العمل التي عقدت عام ٢٠١١، لوحظ أن تحديد الولايات أصبح يتم جدولته حالياً بشكل أكثر انتظاماً واستراتيجية على مدار السنة. والهدف من ذلك هو السعي إلى الحيلولة دون وقوع إجراءات تحديد الولايات والمسائل الأخرى القابلة للتنبؤ بشكل كثيف في أشهر معينة بحيث لا يتبقى وقت كاف للاستجابة للأزمات الملحة أو المبادرات التي يقوم بها رئيس المجلس. وقد زاد عدد الفرص

المتاحة للتشاور مع الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام زيادة كبيرة من خلال الاستخدام الموسع لتكنولوجيا التداول بالفيديو، من مرة واحدة في عام ٢٠٠٩ إلى ٣١ مرة حتى الآن في عام ٢٠١٢. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الوقت الذي كان يضطر الممثلون والمبعوثون الخاصون الرئيسيون للأمين العام إلى قضائه في المقر أو في السفر من أجل إحاطة المجلس. وأعرب أحد المتكلمين عن اتفاقه مع فحوى تلك التدابير، إلا أنه شدد على أن تحديد الولايات لا ينبغي التعامل معه على أنه مجرد إجراء روتيني، لأنه يمكن أن تعالج خلاله مسائل هامة تتعلق بحجم البعثة ونطاقها. وعلق مناقش آخر قائلاً إن جزءاً كبيراً للغاية من جدول أعمال المجلس يملّيه تحديد الولايات وتقارير الأمين العام وما يستتبع ذلك من بيانات روتينية يدلي بها الأعضاء. وأشار أحد المشاركين إلى إحراز بعض التقدم في تجميع المسائل، وإلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف من خلال زيادة كفاءة استخدام وقت الاجتماعات، وإلى أن الأمانة العامة بصدد التوسع في استخدام البريد الإلكتروني على حساب استخدام الفاكس للتواصل مع الأعضاء. ورداً على ذلك، اقترح أحد المندوبين إلغاء أجهزة الفاكس تماماً كوسيلة اتصال داخل المجلس ومع الأمانة العامة.

وسرد متحدث الخطوات التالية التي اتخذت لزيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن: زيادة عدد الجلسات المفتوحة واجتماعات "صيغة آريا" في عام ٢٠١٢؛ وظهور موقع المجلس الشبكي الجديد والمحسن، وتبسيط إمكانية إطلاع الجمهور على معلومات مفصلة عن المجلس وعمله؛ وازدياد التواصل النشط من جانب الرئيس مع وسائط الإعلام؛ والاضطلاع بالبعثات المصغرة، مثل البعثة التي تم إيفادها إلى تيمور - ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومع ذلك، لاحظ مشارك آخر أن أحد أهم مبادرات الشفافية - وهي إنشاء منظمة تقرير مجلس الأمن - تم الاضطلاع بها كمبادرة خاصة دون تأييد أو تشجيع رسمي من المجلس. وأشار محاور آخر إلى أن المجلس يمكن أن يظهر الاحترام لغير الأعضاء والتزامه بالشفافية من خلال الاستماع بعناية إلى تعليقات الدول غير الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة المقبلة المتعلقة بأساليب عمل المجلس والاستجابة إليها بشكل موضوعي. وأكد مناقش آخر إمكانية تعزيز الشفافية عن طريق عقد جلسات إحاطة بشأن برنامج العمل، وتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بقيام كل عضو بعقد إحاطات إعلامية منتظمة للبلدان الأعضاء في مجموعته الإقليمية وغيرها من المجموعات؛ وجعل التقييمات الشهرية التي يقوم بها الرئيس والتقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة أكثر موضوعية. وعلق أحد المتكلمين بقوله إن الموقع الشبكي الجديد ومنظمة تقرير مجلس الأمن يضمنان لأي دولة غير عضو إمكانية معرفة كل ما يجري داخل المجلس بسهولة، بالرغم من عدم حضورها للجلسات فعلاً. وأبدى مناقش آخر اتفاقه مع هذا الرأي وعقب بقوله إن الموقع الشبكي الجديد قد ثبت

أنه أداة مفيدة للغاية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه يشمل مضمون الولايات ونطاقها. وأشار أحد المندوبين إلى أنه يمكن استخدام البعثات المصغرة بمزيد من التواتر، ولكنه حذر قائلاً إنه ينبغي أن يكون هناك توازن بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين المشاركين فيها، الأمر الذي لم يحدث في البعثة المصغرة الموفدة إلى تيمور - ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بتقييمات التقدم المحرز في زيادة الشفافية، فقد كانت تقييمات متباينة. فقد وصف بعض المتكلمين التقدم المحرز فيها بأنه تقدم كبير في حين كان رأي البعض مختلفاً تماماً. فقد قال أحدهم في معرض تعليقه على الشفافية، إنه إذ ينظر إليها بعين عضو جديد، فهو يرى أنها ليست كافية لأنه لا توجد مبادئ توجيهية خطية رسمية ترشد الأعضاء الجدد بشأن المسائل المتعلقة على سبيل المثال بدور الرئيس، وعبء العمل المرتبط بتولي رئاسة هيئات فرعية بعينها، وبما يتوقع من عضو جديد. ورأى من الضروري وضع كتيب موجه إلى الأعضاء الجدد، وتوفير المزيد من التدريب الذي تنظمه الأمم المتحدة عدا البرامج المفيدة الفنلندية والبرامج التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (ورد في هذا الصدد أن شعبة شؤون مجلس الأمن ومنظمة تقرير مجلس الأمن تعترضان اتخاذ مبادرة جديدة لتوفير التدريب على أداء عمل الهيئات الفرعية). وذكر مندوب آخر أنه كثيراً ما يصعب فهم لماذا يرغب أعضاء مجلس الأمن اطلاع الدول غير الأعضاء على فحوى مناقشاتهم في بعض الحالات ولا يسمحون بذلك في حالات أخرى. وعلق على ذلك قائلاً إن دينامية تحقيق هذه الشفافية هي ذاتها غير واضحة.

وقال أحد المندوبين إن انعدام الشفافية داخل مجلس الأمن فيما بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين لا يزال يمثل مشكلة قائمة. وأعرب عن تأييده لما جاء على لسان السيد كيسنجر الذي وصف طريقة عمل الدبلوماسية الدولية بأنها تتمثل في العادة في مشاور القوى العظمى فيما بينها، ثم إبلاغ سائر أعضاء المجتمع الدولي بالنتائج التي خلصت إليها. وأضاف قائلاً إن النمط الذي درجت عليه العادة في المجلس يتمثل في توصيل أعضائه الدائمين إلى أرضية مشتركة وإبلاغ بقية الأعضاء بذلك. وبوجه عام، يتعين قبول الأمر أو رفضه جملة وتفصيلاً: وأشار إلى أن ذلك هو واقع الحياة اليومية في المجلس. وفي سياق آخر مماثل، قال مندوب آخر إن مسألة توخي الشفافية تجاه سائر أعضاء الأمم المتحدة قد عولجت إلى حد بعيد، وأصبح غير الأعضاء في المجلس يُطلعون على نحو جيد على عمله. غير أن المشكلة التي لا تزال قائمة تتمثل في أن الطريقة التي تتخذ بها القرارات في المجال تفتقر إلى الشفافية. فلا تزال توجد مقاومة لأي محاولة تهدد مصالح الأعضاء الدائمين الأساسية في أن يظل الوضع الراهن على حاله بالنسبة لآليات صنع القرارات داخل المجلس. وقال مشارك آخر إنه يؤيد القول بأن هذه نقاط لا تزال حساسة، وأقر بأنه قدم إلى المجلس ممحلاً بأفكار تصور

له وجود تواطؤ بين الأمانة والأعضاء الدائمين يجعلها تتعامل معهم بشكل مختلف من حيث النوعية في طريقة تعاملها مع الأعضاء غير الدائمين. بيد أن التجربة أثبتت له أن ما كان يجول في ذهنه نسج خيال حيث إن الأعضاء الدائمين ليسوا دائما متحدين، وأن هناك حالات تكون للأمانة العامة فيها آراء أو معلومات مستقلة. أما في القضايا "الحقيقية"، مثل جمهورية إيران الإسلامية، فتقف الدول الأعضاء في المجلس والأمانة العامة في صف واحد.

فالشفافية، على حد قول العديد من المندوبين، ليست غاية في حد ذاتها، بل لها أيضا حدود. فقد قال أحد المحاورين إن التصور الشائع بأن مجلس الأمن ناد مغلق ومتكتم إلى حد الهوس لا تتسرب منه أي معلومة إلى سائر الأعضاء هو تصور غير صحيح. فالمجلس تتسرب منه في حالات كثيرة معلومات حساسة جدا، ومنها ما يتسرب في بعض الحالات في الوقت الحقيقي. فقد وقع في الآونة الأخيرة في أيدي تقرير أحد الأطراف المهتمة قبل أن يراه أي من أعضاء المجلس بالرغم من أن كل نسخة معلّم عليها بالخبر ولا توزع منها على كل عضو إلا نسخة واحدة. وشدد متكلم آخر على أن المحافظة على سرية المعلومات مسؤولية تقع على عاتق كل بعثة من البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة، فدعا إلى عدم التسامح مطلقا بشأن حالات التسرب. وقال إن لدى الحكومات الوطنية قوانين وعقوبات تتصدى لتسرب المعلومات من اجتماعاتها ووثائقها الحساسة، وقد أكدت شعبة شؤون مجلس الأمن للأعضاء أنها اتخذت التدابير اللازمة كي لا تكون هي مصدر أي تسرب من هذا القبيل. وبالتالي على الأعضاء الخمسة عشر أن يكفلوا منع تسرب المعلومات، وأن يدركوا أن ما يفصل بين الاستجابة للفتنات الوطنية المعنية كوسائل الإعلام والبرلمانيين وبين انتهاك سرية المعلومات، خيط رفيع هو بمثابة خط أحمر. ودعا مندوب آخر إلى وضع مدونة قواعد سلوك للجلسات المغلقة. فمن غير المجدي أن تنقل وكالة أنباء ملاحظات أربابها مندوب في جلسة مغلقة، أو أن تحاول إعطاء صورة مشوهة عن المناقشات عندما ينقل سفير أو أحد معاونيه عبر رسائل نصية من هاتفه النقال وقائع مداولات جارية. إذ أن هذه الأفعال تمس سمعة المؤسسة. ولا يكون بوسع مجلس الأمن أن يفي على النحو السليم بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين عندما يفتقر المندوبون بهذه الدرجة إلى روح المسؤولية والانضباط.

وقد أكدت هذه المناقشة الصريحة أن بعضا من أشد التحديات التي تحول دون إصلاح أساليب العمل في مجلس الأمن لا يزال قائما، بغض النظر عن حجم التقدم المحرز. فمثلا كان الحال في حلقات العمل الأخرى التي عقدت في السنوات الأخيرة، يبدو أن أشد المسائل استعصاء هي كيفية جعل المشاورات غير الرسمية تفاعلية والإبقاء على طابعها غير الرسمي في آن معا. فقد أشار أحد المشاركين إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذا الصدد في حلقة عمل عام ٢٠١١ بألا تلقى بيانات معدة سلفا وألا تؤخذ الكلمة لمجرد تكرار نقاط

سبق ذكرها، فقال إن العمل المطلوب واضح بما فيه الكفاية ولكن ما يحول دون تنفيذ تلك الخطوات البسيطة هو عدم وجود الإرادة اللازمة حتى الآن. فرغم ما لإبداء كل عضو من الأعضاء عن رأيه من أهمية ورغم أن من حق جميع الأعضاء أخذ الكلمة، يظل من الأفضل الاستماع أولاً بمزيد من العناية لما يريد أن يقوله حملة القلم والدول ذات المصالح المباشرة. فالاجتماعات التي تعقد في جلسات خاصة عادة ما تكون، على حد قول أحد المشاركين، جلسات تلقى فيها كلمات جاهزة وعادة ما تكون وقائعها مرتبة سلفاً بحيث لا يكون فيها مكان لتفاعل أو تبادل حي لوجهات النظر. وقد كان ذلك هو واقع الحال حتى بالنسبة لمآدب الغداء مع الأمين العام، حيث يطلب أعضاء المجلس الاطلاع على جدول الأعمال مسبقاً ليتسنى لهم أن يستشيروا الخبراء من دولهم وأن يعدوا مسبقاً مواقفهم ونقاط الحوار. ومن شأن التراتبية الهرمية في البعثات أن تحبط كذلك محاولات التفاعل والتحرر من الطابع الرسمي. ولاحظ متكلم آخر أنه قد أحرز بعض التقدم في مجال هذا التفاعل، ولكن لا يزال الكثير مما يمكن القيام به. وقال إن الفرصة لا تسنح بالمرّة للدخول من جديد في المناقشة للتعليق على قول سابق، وهو ما يمثل جوهر التفاعل. فعندما لا يكون لأعضاء المجلس ما يضيفونه أو عندما لا يكون لديهم إلمام كبير بمسألة من المسائل، فربما يكون الأولى بهم أن يتحلوا بالشجاعة والانضباط للامتناع عن طلب أخذ الكلمة. ولا بد أن يبدأ التغيير عندهم بحيث يكونون مستعدين لأن يفوتوا على أنفسهم فرصة أخذ الكلمة لا شيء إلا لكي يسجل لهم أنهم أخذوها.

وعلق أحد المحاورين على دورة المشاورات التي تعقد للبت في حالة معينة معروفة تماماً، فوصفها بأنها تنطوي على خلل لأن المندوبين يكتفون فيها بتكرار مواقفهم الاعتيادية، ثم يحضر الممثلون الدائمون تقارير يرسلونها إلى عواصمهم تتضمن نفس النقاط. وقال إن في هذه الممارسة هدراً للوقت وإنها ممارسة تزيد من عبء عمل الجميع. وقال مندوب آخر إنه ينبغي أن يتمثل الهدف في التقليل من أخذ الكلمة والاستعاضة عن ذلك بزيادة عدد البيانات المسجلة في المحاضر. وقال متكلم آخر أنه يسلم بإحراز بعض التقدم، إلا أنه اشتكى من أن هناك جلسات إحاطة لا تنطوي على نتائج تستغرق أحياناً ثلاث ساعات في حين يفترض ألا تزيد عن ٤٥ دقيقة. وقد يتمثل الحل في أن يقوم الرئيس بدور أكثر نشاطاً، فيطلب من المندوبين ما إذا كانوا يريدون أخذ الكلمة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال المطروحة للنظر فيها خلال ذلك اليوم، ويوجه كذلك إلى المتحدثين بعض الأسئلة من حين لآخر. ورأى العديد من المشاركين أنه ليس من المفيد دائماً أخذ الكلمة لمجرد تأييد أقوال سبق أن أدلى بها آخرون. ولوحظ عموماً أن المشاورات غير الرسمية لا يحضرها بانتظام سوى عدد قليل من السفراء، وأن مشاركتهم تتطلب جعل تلك المناقشات أكثر إثارة

للاهتمام وأكثر تفاعلاً. ومثلما قال أحد الذين علقوا على هذه المسألة، فعندما لا يتفاوض المندوبون على نصوص، ينبغي أن يكرسوا وقتهم لمناقشة قضايا حقيقية، غير أنهم نادراً ما يقومون بذلك.

واتفق آخرون على ضرورة زيادة التفاعل في المشاورات غير الرسمية، ولكنهم أكدوا على ما يفرضه أخذ الكلمة وإعداد النصوص من ضغوط على الوفود. فقد لاحظ أحد المتكلمين أنه ليس بإمكان المندوب الارتجال داخل المجلس، فحتى في الأطر غير الرسمية، تكون عاصمة بلد المندوب قد أعطته تعليمات ينبغي له التقيد بها ونصوص ينبغي له تلاوتها. وقالوا إن ثمة مجالاً للتحسين ولكن يجب أن يقوم به أولاً الأعضاء الدائمون. ومن الحلول الممكنة الأخذ بها، إهمال العضو الجديد ثلاثة أشهر للتعرف على أعمال المجلس، ثم الاتفاق على أنه لا يجوز لأحد بعد انقضاء هذه المهلة أن يتلو بيانات في مشاورات غير رسمية. فالتحسين ممكن، والأمر متروك للأعضاء لأن يقرروا كيف ومتى يحققون ذلك. وأشار أحد المشاركين إلى أن الوفود الكبيرة نفسها تتعرض للضغط من أجل أخذ الكلمة حيث إن الآخرين يراقبون ما ستقوله، إذ قد يتهمهم البعض بعدم الاهتمام بمسألة من المسائل إذا لم يعلقوا عليها. ولن يتحقق مثل هذا التحول في ثقافة المجلس إلا إذا أبدى كل عضو أقصى درجات الانضباط. وقال محاور آخر إن أعضاء سنلوا لماذا لم يأخذوا الكلمة بشأن موضوع محدد، وأن آخرين أبدوا ارتياباً تجاه أعضاء مارسوا ضبط النفس.

وعلى غرار ما جرى في حلقات العمل السابقة، نوقشت بإسهاب المسألة المتعلقة بطريقة اختيار رؤساء الهيئات الفرعية، وما المتوقع منهم القيام به عند تولي تلك المسؤولية. فقد تحدث أحد المشاركين عن السبل الكفيلة بإضفاء مزيد من الشفافية على اختيار رؤساء هذه الهيئات، فاقترح تعريف الأعضاء الجدد عليها وإفساح المجال لهم للإعراب عن وجهات نظرهم، ثم عرض الخيارات المتاحة لهم لقبول أو رفض رئاسة أي منها. وأشار محاور آخر إلى أن طريقة إسناد الرئاسة لم تُشرح حتى الآن للأعضاء الجدد، وهو ما سيتطلب إعداد وتدريب خبراء واستقدامهم إلى نيويورك في الوقت المناسب. إذ قيل لهم أن الأعباء ثقيلة بصورة خاصة فيما يتعلق برئاسة لجان الجزاءات. ومن ثمة، فإنه لا بد من إضفاء طابع رسمي على عملية اختيار الأعضاء الذين يتولون منصب رئيس أي من هذه الهيئات الفرعية.

وطرح اقتراح مؤداه أن يتلقى الأعضاء الجدد معلومات بشأن طبيعة العمل المرتبط بمنصب رئيس كل هيئة من الهيئات الفرعية ونطاق هذا العمل وعبئه، تمكنهم من التأكد مما إذا كانوا يأنسون في أنفسهم القدرة على إنجازه. ففي حالة البعثات على سبيل المثال، ينبغي أن يكون لكل بعثة موظف متفرغ يعنى أساساً باللجنة أو الفريق العامل الذي تتولى

البعثة الرئاسة فيها أو فيه. وفي سياق مماثل، أكد أحد المحاورين ضرورة أن يشارك الرؤساء بنشاط في أعمال الهيئات الفرعية، وبخاصة العمل المضني الذي تقوم به لجان الجزاءات. وقال إن من بين المهام الأخرى لرؤساء لجان الجزاءات، الاجتماع مع أفرقة الخبراء الذين كثيرا ما يكونون أفضل مصدر للمعلومات المتاحة للأعضاء. ووصف طريقة اختيار الرؤساء بأنها تزيد من وقع المفاجئة على الأعضاء الجدد عند استلامهم لهذه الأعباء الجديدة، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة في أعمال جميع الهيئات الفرعية البالغ عددها أكثر من عشرين هيئة، وتزيد من شعورهم بثقل تلك الأعباء.

وتابع المتحدث قائلا إن السؤال الذي طرح عندئذ اتصل بسبب عدم تحمل الأعضاء الدائمين عبء رئاسة أي من تلك الأفرقة؟ وأجاب أحد المشاركين أن هناك نظرية مؤامرة مفادها أن الأعضاء الدائمين يُسندون مهمة رئاسة الهيئات الفرعية إلى الأعضاء غير الدائمين كوسيلة لإبقائهم مشغولين بينما يُركز الأعضاء الدائمون على التفاوض بشأن القرارات الرئيسية وصياغتها. وبعد الإشارة إلى أن الأعضاء الدائمين تولوا في السنوات الأولى من إنشائها رئاسة لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، اقترح أحد المندوبين عقد اتفاق جديد بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، يوافق بموجبه الأعضاء الدائمون على تولي رئاسة بعض من اللجان مقابل اضطلاع الأعضاء غير الدائمين ببعض من مهام حملة القلم. وردّ أحد المشاركين مشيرا إلى أن الأعضاء الدائمين سيتعرضون لانتقاد واسع النطاق إذا سعوا إلى تولي رئاسة أي من الهيئات الرئيسية. غير أنهم لم يعترضوا من حيث المبدأ على الاضطلاع بهذه المسؤوليات. وسلّم بأن عملية الاختيار تشوبها عيوب وأن طرح أفكار لتحسينها جدير بالترحيب، ولكن يجب الاعتراف بأن بدء العملية غير ممكن إلى أن يتم الانتهاء من انتخاب الأعضاء الجدد. ولكل عضو من الأعضاء أفضلياته بشأن مهام اللجان، ولو كان الهدف إرضاء كل فرد، فقد يكون لبعض اللجان عدة رؤساء. وفي المقابل، قد لا يسعى أي شخص للاضطلاع ببعض المهام الهامة.

ورأى أحد المشاركين أن من الضروري تشجيع الأعضاء غير الدائمين على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا كحملة قلم. وينبغي تكرار التجربة الناجحة، التي خاضوها في هذا الصدد العديد من الأعضاء غير الدائمين خلال العام الماضي أو العامين الماضيين إذ أنهم أثبتوا جدوى تقاسم تلك المسؤولية على نطاق أوسع داخل المجلس. وأضاف محاور آخر أن بعض الأعضاء الدائمين أبدوا مرونة أكثر من غيرهم بشأن هذه المسألة. حيث كان لوفده في الواقع تجربة جيدة نسبيا في المجلس تمثلت في السماح له بالمشاركة في مهام حملة القلم بالنسبة لقرارات وبيانات ذات صلة بالتطورات المستجدة في منطقتة. ووافق أحد المتحدثين على ضرورة توخي مزيد من الشفافية في اختيار حملة القلم، مشيرا إلى أن ذلك

قد يضفي مصداقية أكبر على حصيلة عملهم. وينبغي أن يحرص المجلس على عدم قبول مسودة من حامل قلم لمجرد أن الوقت داهمه، حيث أنه ينبغي أيضا التشاور مع البلد المعني. ورد أحد المندوبين قائلا إن عددا كبيرا ومتزايدا من الأعضاء غير الدائمين عملوا كحملة قلم ولا توجد حواجز تمنع قيام آخرين من ذلك في المستقبل إذا رغبوا في ذلك. فالانطباع السائد بأن هذه المهمة مقصورة على حلقة صغيرة من الأعضاء هو انطباع عار من الصحة تماما.

وعلى غرار ما حدث في الماضي، كان الموضوع المتكرر في حلقة العمل هذه الحاجة إلى تخفيف عبء عمل أعضاء مجلس الأمن وتحضير بعثات الأعضاء المنتخبين حديثا لتلبية المتطلبات المتزايدة التي تنطوي عليها العضوية في المجلس. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين، فإن هناك حاجة لترشيد برنامج عمل المجلس من أجل تبسيط معالجة المسائل الروتينية وتبسيط الضوء على الأخطار الأكثر إلحاحا التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فينبغي مقاومة النزعة إلى إحالة مختلف أنواع القضايا إلى المجلس عندما يكون من الأجدى معالجتها في إطار آخر. فينبغي الاستفادة بالكامل من جميع هيئات الأمم المتحدة واحترام ولاياتها. وعلق متحدث آخر قائلا إن جلسات المجلس كثيرة إلى درجة يتعذر على الممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين حضورها في كثير من الأحيان. وبالمثل، لاحظ أحد المحاورين أن عبء عمل الممثلين الدائمين في المجلس هو من النقل بحيث يصعب الحفاظ على وجوده في الجمعية العامة والمشاركة في عمل الهيئتين في الوقت نفسه. ولكن يتعين على الأعضاء الجدد أن يأخذوا في الحسبان أنهم سيعودون قريبا إلى الجمعية العامة. وأشار متحدث آخر إلى أن تلك الاعتبارات تزيد من أهمية تفويض المسؤوليات داخل البعثات. وأشار مشاركان إلى أن البعثات الصغيرة تعتمد على الأمانة العامة وعلى تقارير الأمين العام لاستقاء المعلومات حيث أنها تفتقر إلى الأصول في عين المكان وإلى السفارات في العديد من الأماكن التي تثير قلق المجلس. غير أن أحد المندوبين شكك في ميزة أن يكون للدول بعثات كبيرة في نيويورك أو سفارات في عين المكان. فقد تضم الوفود الكبيرة عددا كبيرا من المسؤولين من ذوي الآراء المتضاربة، مما يؤدي إلى احتدام الجدل الداخلي وغياب نهج تحليلي واستراتيجي متسق. وكون البعثة كبيرة لا يعني بالضرورة أنها أفضل من حيث فعاليتها في المجلس.

فهناك مصادر أخرى للمعلومات متاحة لجميع الأعضاء في مجلس الأمن، وكما أشار المتحدثين، فإن كل ممثل بغض النظر عن حجم وفده يستطيع، من خلال المشاركة في الزيارات أو البعثات الإقليمية للمجلس كتلك التي اضطلع بها في غرب أفريقيا، أن يحصل على معرفة مباشرة بالظروف والتطورات في المناطق التي قد تمثل مدعاة قلق محتمل للمجلس. ولاحظ أحد المحاورين أن أفرقة الخبراء على أشكالها قدمت معلومات أو توصيات قيمة في بعض الحالات. غير أنه من الأهمية بمكان أن يلتزموا بأعلى معايير الاحتراف في إثبات

ادعاءاتهم واستنتاجاتهم. وشددت متحدث آخر على ضرورة تحلي الخبراء بالاستقلالية والشفافية في ما يتبعونه من منهجية. غير أن الحال ليس كذلك دائما، حيث لا تُستشار دائما البلدان الأكثر تأثرا.

وعبر أحد المندوبين عن قلقه إزاء انعدام قواعد واضحة بشأن وقت مناقشة الوثائق على مستوى الخبراء ووقت مناقشتها على المستوى السياسي. فقد يتم إشراك السفراء أحيانا واستثناؤهم أحيانا أخرى من المشاركة بدون أي نط أو مبادئ توجيهية واضحة. ويستدعي ذلك مزيدا من المناقشة. وذهب أحد المشاركين إلى أنه عندما يدعو الرئيس إلى عقد اجتماع على مستوى الوزراء، فيجب على الأعضاء محاولة الحضور بتمثيل على مستوى السفراء. وقد وقعت حالات وجد فيها الوزير المترئس الاجتماع نفسه مع سفير واحد أو اثنين وعدد من الخبراء.

ولفت العديد من المحاورين الانتباه إلى مسألة العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، مع أن هذا الموضوع لقي قدرا من الاهتمام والانشغال أقل منه في حلقات العمل السابقة. وأشار أحد المشاركين إلى أن التوتر بين الهيئتين يعزى إلى الشعور العام بعدم الارتياح إزاء النظام العام للحكومة في الأمم المتحدة أكثر منه إلى الأسئلة المتكررة حول ولاية كل منهما. وأشار مشارك آخر إلى أن عددا قليلا من السفراء حضر المناقشة الأخيرة في الجمعية العامة حول التقرير السنوي للمجلس عن أعماله. وقد نال هذا الحضور الضعيف من صحة الادعاء بوجود عدم رضى على نطاق واسع بشأن أداء المجلس. وعلق متحدث بأن أحد أسباب الحضور الضعيف المعتاد هو أن التقرير لا يزال وصفيا إلى حد كبير يتضمن القليل من المعلومات الحديثة أو التحليلات الجديدة. ودعا المتحدث الأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم إلى المشاركة بنشاط في مناقشة العام المقبل عن طريق إبداء الاهتمام بالتقرير والاستفادة من تجربتهم الأخيرة كأعضاء في المجلس. ورأى مندوب آخر أن التعليقات المعبر عنها خلال مناقشة الجمعية للتقرير لم تكن لها علاقة بالتقرير بعينه. ففي الواقع أن عمل المجلس، نتيجة لمختلف خطوات تحقيق الشفافية التي تم التطرق إليها أعلاه، أصبح معروفا على نطاق واسع بين عامة الأعضاء بحيث بات التقرير أقل أهمية كمصدر للمعلومات والتحليلات ذات الصلة بأنشطة المجلس.

### الجلسة الثالثة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في دورة عام ٢٠١٢

مدير النقاش:

السفير محمد لوليشكي

الممثل الدائم للمغرب

المعلقون:

السفير خوسي فيليب موريس كابرال

الممثل الدائم للبرتغال

السفير نيسطور أوسوريو

الممثل الدائم لكولومبيا

الوزير دكتور ماشابان

نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

السفير بيتر فيتينغ

الممثل الدائم لألمانيا

السفير هارديب سينغ بوري

الممثل الدائم للهند

قدم الأعضاء المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن مجموعة من الآراء حول الحركية السياسية داخل المجلس وحول العلاقة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وشكر أحد المتحدثين الأعضاء الدائمين الخمسة على عملهم كمرشدين للأعضاء الجدد، حيث مدوا لهم يد المساعدة بتزويدهم بالحقائق والآراء في آن واحد وتعريفهم بسبل وضع المطالب التنافسة في منظورها الصحيح والتعامل مع الأزمات الخطيرة. وأبرز متحدث آخر روح الزمالة والاحترام التي سادت بين المندوبين في المجلس. وعادة ما تنمو هذه المشاعر الإيجابية في البعثات الميدانية التي يضطلع بها المجلس تماما كما يحدث بين الزملاء في المدرسة الذاهبين في رحلة. وبالطبع، كانت هناك أوقات خيم عليها جو من الاختلاف العميق وجولات

من الدراما المفتعلة، ولكن كانت هناك أيضا أوقات ساد فيها المرح. وأشار المتحدث ثالث، مؤيدا تلك الملاحظات الإيجابية حول الزمالة، إلى أن الخدمة في المجلس شرف نادر وأنها التجربة الأكثر إغناء التي يمكن لأي دبلوماسي أن يصبو إلى خوضها. وما دامت فعالية المجلس تعتمد اعتمادا تاما على وحدته، فإن دور الأعضاء غير الدائمين يرتبط ارتباطا عكسيا بدرجة الوحدة بين الأعضاء الدائمين الخمسة. ففي مجلس منقسم، تتاح للأعضاء غير الدائمين فرص أكبر لإحداث تأثير. وأضاف أحد المشاركين أن العمل في المجلس شاق، غير أنه تجربة مثيرة، فالمجلس أفضل أكاديمية دبلوماسية. وهناك أوقات كثيرة من المرح، فضلا عن الكثير من التهكم.

ورسم مشاركان صورة أكثر قتامة للحياة السياسية داخل مجلس الأمن. فقد ذكر أحد هذين المشاركين أن وفده لم يستفد من توجيه الأعضاء الدائمين الخمسة. وكان عام ٢٠١١ عاما تاريخيا لأنه شهد عمل جميع بلدان مجموعة BRIC (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين)، ومجموعة البلدان الثلاثة، وهي الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، إضافة إلى ألمانيا ونيجيريا، في المجلس في آن واحد. ولم يتم التوصل بعد إلى رأي نهائي حول ما إذا أحدثت هذه التشكيلة التاريخية تأثيرا. فقد اعتقد بعض الملاحظين أنهم سوف يحاولون العمل كقوة موازنة إزاء الأعضاء الدائمين الخمسة غير أنهم احتاروا مسارا مختلفا بالسعي إلى العمل مع مجموعة P-2، ومجموعة P-3، ومجموعة P-5، حسب ما تقتضيه كل مسألة. وحذر المتحدث ثان من تبويض دور الأعضاء الدائمين الخمسة داخل المجلس، نظرا لوجود مشكلة تتمثل في أنهم يتصرفون بشكل يقيد المجلس، في حين ينبغي أن يكون المجلس هيئة أكثر تعاونا. فالأعضاء الخمسة هم من يقوم إلى حد كبير بوضع جدول الأعمال. وخلال الأشهر الستة الأولى من فترة العضوية في المجلس، يخضع الأعضاء الجدد للمراقبة عن كثب، غير أن العلاقات بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين تصبح أكثر استرخاء، بعد انقضاء هذه الفترة الأولية. ولهذا ينبغي بذل جهود لإيجاد طريقة أكثر تنظيما لإشراك الأعضاء الجدد بصورة أعمق في عمل المجلس اعتباراً من بدء ولايتهم. وعلى كل حال، تجدر الإشارة إلى أن ثقافة المجلس تميزت بالتوجه نحو تحقيق الوحدة في أغلب الأحيان. وبالطبع، لم يتحقق الإجماع دائما، ولكن يُبذل دائما جهد جاد للتوفيق بين آراء جميع الأعضاء الخمسة عشرة، وإيجاد أرضية مشتركة.

وعلى غرار حلقات العمل السابقة، تمثل أحد المواضيع المتكررة في التشديد على الفرص المتاحة للأعضاء غير الدائمين لإحداث تأثير. وكانت هناك وفرة من النصائح بهذا الصدد. وذكر أحد المشاركين أن البقاء مكتوفي الأيدي ليس خيارا بالنسبة للأعضاء المنتخبين حتى وإن كانت الحالة قيد النظر لم تسترع اهتمام البلد العضو في السابق. فوجهة

نظر العضو لها أهمية، خاصة إذا تم الإعراب عنها بوضوح، حتى وإن كانت من الأرجح ألا تكون عاملاً فاصلاً في حصيلة مداولات مجلس الأمن. فالأعضاء المنتخبون دخلوا المجلس بهدف المساهمة وليس المواجهة. وأضاف أحد المندوبين أن الحجج الوجيهة تؤخذ عامة في الحسبان. وللأعضاء غير الدائمين القدرة على الإسهام إسهاماً بنّاءً، وإن كان متواضعاً. وعلق متحدث آخر أن الأعضاء الجدد، بصفتهم أعضاء كاملي العضوية في المجلس، ليس أمامهم خيار سوى المشاركة على نحو كامل في عمله الشاق منذ البداية.

وشدد مشاركان على الحاجة إلى إيجاد مجال سياسي، ومن ثم استخدامه على الوجه الأكمل بقدر الإمكان. وحث أحد المحاورين الأعضاء الجدد على استخدام هذا المجال على نحو استباقي منذ اليوم الأول، ووصف ذلك بأنه من أهم الدروس المستفادة في تجربته في المجلس. ويوجد عدد من الأدوات يمكن اتباعها للقيام بذلك، منها إجراء مناقشات مواضيعية. وثبت أن تحقيق نتائج أمر صعب في بعض الأحيان، لذلك فإن أفضل نصيحة هي البحث عن حلفاء في وقت مبكر، نظراً لأهميتهم البالغة وعدم الاستسلام مطلقاً. وينبغي أن يسعى الأعضاء الجدد إلى المشاركة في عمليات الصياغة على الوجه الأكمل وفي أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يقدموا نصوصهم والتعديلات على النصوص الحالية على حد سواء. وأكد متحدث آخر أنه لم يكن أبداً مقتنعاً بفكرة أن الأعضاء المنتخبين ليس لهم دور يضطلعون به في أعمال المجلس، فأقر بالحاجة إلى إيجاد مجال أو إفساحه واستخدامه بفعالية. وكان هناك وقت كان فيه للأعضاء غير الدائمين مجال ضئيل للعمل، لذلك ينبغي للأعضاء الجدد تقدير مقدار الجهد الذي بذل على مر السنين لشق المجال الحالي. وينبغي أن يتجنبوا مظاهر الغرور أو الادعاء بأن البوصلة الأخلاقية التي توجههم هي الأفضل، لأن كلا من المواقف والأعمال على درجة من الأهمية.

وينبغي أن يدرك الأعضاء المنتخبين حديثاً أن عواصم بلدانهم ستصبح شديدة الانتباه لما يقومون به في مجلس الأمن. فقد أبدى الرأي بأن سوء التفاهم بين البعثة في نيويورك وبين مقرري السياسات في عاصمة البلد العضو، يكون أقل شيوعاً إذا كانت العاصمة تتعامل فعلاً مع طائفة واسعة من القضايا والأوضاع العالمية. ومن الجوهرى إبقاء واضعي السياسات على اطلاع تام بالتطورات المستجدة داخل المجلس، وإلا فمن الممكن حدوث تعقيدات عندما تتصل بهم عواصم بلدان أخرى مباشرة. وسلّم مشارك آخر بأهمية الحصول على الدعم السياسي الكامل من عاصمة البلد العضو واستمراره، فأوصى بأن تستخدم فترة ولاية البلد في المجلس من أجل بناء القدرات ذات الصلة في العاصمة وإقامة شبكات مستدامة بين نيويورك ومقرري السياسات في بلد العضو على حد سواء. ويتمثل جزء من هذه المهمة في قيام العواصم بتحديد المصالح الوطنية على نطاق أوسع.

وقد أتاحت هذه الجلسة، كما في الأعوام السابقة، الفرصة لإجراء مناقشات حول ما يمكن القيام به من أجل حفز عملية إصلاح مجلس الأمن. ووفقاً لما ذكره أحد المتحدثين، فلم يجر قط تقييم مسألة إصلاحه الهيكلي أو مناقشتها في المجلس، فترك ذلك للجمعية العامة. ولم يحرز أي تقدم، فترك مفتوحة مسألة ما إذا كان بعض الأعضاء الدائمين يجذب خطوات الإصلاح البعيدة المدى هذه. فلديهم مفتاح الإصلاح، لكنهم لم يستخدموه بعد. وحث مشارك آخر الأعضاء الجدد على النضال من أجل إجراء إصلاحات عميقة في المجلس. ولما كانت فعالية المجلس تتوقف على وحدته، فقد دعا محاور ثالث إلى فرض قيود على استخدام حق النقض، بل بالأحرى إلى إلغائه. وذكر المتحدث أن حق النقض لم يستخدم إلا نادراً خلال العقد الماضي، وقال إنه ينبغي عدم استخدامه في حالات الإبادة الجماعية. وينبغي للأعضاء الدائمين الاتفاق على الظروف التي يمكن استخدامه فيها.

وبالعودة إلى موضوع إصلاح أساليب العمل، وصف أحد المندوبين عمل المجلس بالرتابة والتصميم المفرطين. لكن عندما يتعلق الأمر بحالات إفرادية ومسائل مواضيعية، فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ نهج أكثر منهجية، لأن الأعضاء يركزون أحياناً بشدة على مسألة ما في شهر، ثم ينسوها في الشهر التالي. والمشاورات ليست تفاعلية على نحو كاف، وتجري قراءة الكثير من البيانات المحضرة وثمة فرصة ضئيلة جداً للرد عليها أو للعودة إلى ما كان قد قاله الآخرون. ولاحظ متحدث آخر أن أحد التطورات الأخيرة تمثل في الجهد المبذول لتبسيط وترشيد دورة تحديد الولايات، وهو أمر اقترح لأول مرة في حلقة عمل العام الماضي. ووفقاً لمتحدث ثالث، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لدور الأمانة العامة، الآخذ في التوسع مع مرور الوقت. فتكاد الأمانة العامة تكون قد أصبحت عضواً دائماً سادساً في المجلس.

وعلى الرغم من الإيمان الشديد بأن إحاطات استشراف الآفاق تشكل رصيداً في جهود مجلس الأمن لكي يصبح أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات، جادل أحد المشاركين بأن جلسات الإحاطة، مثل المشاورات غير الرسمية، قد أصبحت مكتوبة ورسمية بدرجة مفرطة، وأصبح مقدمو الإحاطات من الأمانة العامة والأعضاء يقرأون من بيانات معدة. ويجب على المجلس أن يجد سبلاً لكي يصبح أكثر استباقاً ومهارة في مجال الوساطة ومنع نشوب الأزمات. وينبغي ألا يحجم الأعضاء عن ذكر حالات غير مدرجة في جدول الأعمال، كما ينبغي ألا ينظر إلى ذكر إحدى الحالات في المجلس بأنها وصمة. وينبغي للأعضاء الجدد دفع هذه النقطة نظراً لوجود شيء من المقاومة للمضي في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، كان من المفيد أن الوسيط في النزاع بشأن الحدود الكمبودية - التايلندية تحدث أمام المجلس عن دوره والتمس الدعم السياسي من الأعضاء لمؤازرته في الجهود التي يبذلها.

وعندما ازدادت حدة التوتر بين إثيوبيا وإريتريا، فإن مجرد قيام المجلس بمناقشة الحالة حدى الطرفين إلى التخفيف من حدة هذا التوتر.

وفيما يتعلق بحالات النجاح والإخفاق النسبية لمجلس الأمن، وصف أحد المندوبين بأن بيان سجل المجلس إيجابي للغاية بمجمله. وثمة حالات كانت الديناميات فيها على أرض الواقع خارج متناول المجلس تماما. فعلى الرغم من أنه يمكن وصف تيمور - ليشتي وسيراليون بأتهما من النجاحات النسبية، فلا تزال هناك مشاكل خطيرة يجب على شعب كل من هذين البلدين حلها. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووصلت المفاوضات في المجلس بشأن الجمهورية العربية السورية إلى طريق مسدود، ولم يتمكن المجلس قط من الدخول في مناقشات جادة أو مستدامة حول الشرق الأوسط. ومع أن الأمم المتحدة جزء من المجموعة الرباعية، فإن المجلس لم يفعل شيئا سوى أنه عقد جلسات شهرية روتينية وغير موضوعية إلى درجة كبيرة بشأن الشرق الأوسط (بما في ذلك القضية الفلسطينية). وموافقاً على ذلك، سأل أحد المتكلمين عن سبب وجود جزء من العالم يتفق جميع أعضاء المجلس على أنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ومع ذلك لم يناقشه المجلس مطلقاً ولم يتلق إحاطات من الذين يتعاملون مع هذا الأمر بأكثر الطرق مباشرة. إلا أن أحد المناقشين علق قائلاً إن اتفاق جميع الوفود على أن بعض الحالات، مثل الجمهورية العربية السورية والسودان، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، حتى لو لم يكن هناك اتفاق حول سبل معالجة هذه التهديدات، يعتبر دلالة على إحراز تقدم.

وعلق عدة متحدثين عن الأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية في عمل المجلس. وأشار أحدهم، مثلاً، إلى أن التعاون مع جامعة الدول العربية لم يكن منتظراً. وأشار آخر، من الناحية الأخرى، إلى أن فشل المجلس في إيجاد طريقة للتعامل مع المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤكد الحاجة إلى التعاون على نحو أكمل مع المجموعات الإقليمية. وفي هذه الحالة، يصبح المجلس في خطر الانزلاق شيئاً فشيئاً ليصبح غير ذي أهمية. وحادل مندوب آخر بأن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن تنفيذ الإجراءات في ليبيا قد حظي بالدعم الأفريقي في المجلس، ويعزى ذلك جزئياً إلى أنه اعترف بدور الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة هناك. إلا أن متحدثاً آخر رأى أنه من المهم أيضاً إجراء تقييم واقعي لقدرات المنظمة الإقليمية ذات الصلة في كل حالة من الحالات.

وفيما يتعلق بالأدوات الأخرى المتاحة لمجلس الأمن، حث أحد المندوبين الأعضاء الجدد على تجنب الميل نحو النظر إلى العالم من منظور واحد فقط. فعلى سبيل المثال، لا تقدم الوساطة دائماً الحل للمشاكل الصعبة. وفي بعض الأحيان، فإن الحاجة تدعو إلى التدخل

العسكري كملاذ أخير. وتشكل الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية إحدى أهم الأدوات التي يستخدمها المجلس بين حين وآخر، إلا أن السياسة الواقعية والمعايير المزدوجة تؤثر أحياناً في شكل ووقت استخدام المجلس علاقته مع المحكمة. ولم يظهر الأعضاء، مثلاً، على الدوام الاهتمام الكافي في ما إذا كان قد أُلقي القبض على المتهمين فعلاً لمحاكمتهم في المحكمة.

وكما كان الحال في حلقات العمل الأخرى التي عقدت مؤخراً، حظيت مسألة كيف ينبغي للمجلس أن يدمج قضايا حقوق الإنسان وحماية الإنسان في عمله باهتمام كبير، بما في ذلك في جلسة الدروس المستفادة الأخيرة. وأكد أحد المشاركين على أن إدماج حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية في عمل المجلس على نحو متزايد يمثل اتجاهاً إيجابياً. وقد شكلت الإحاطات الإعلامية التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ نهج المجلس في عدد من المسائل الهامة. ومع الملاحظة بأن المجلس قد ذهب شأواً بعيداً في قضايا الدفاع عن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والقيم الديمقراطية، جادل مندوب آخر بأنه لا تزال هناك إمكانية لإحراز مزيد من التقدم، وثمة حاجة إليه. وعلى الرغم من أن كلمة "الديمقراطية" غير واردة في الميثاق، فإن دعم الديمقراطية، وحرية التعبير وممارسة الحقوق الأساسية يجب أن تكون راسخة في عقول جميع أعضاء المجلس. واستناداً إلى ما قاله المحاور، فإن الجهود الرامية إلى دعم جدول أعمال حماية الأطفال والتزاعات المسلحة كانت أصعب مما كان متوقعاً. وجادل أحد المناقشين بأن المجلس يستجيب إلى انتهاكات حقوق الإنسان في بعض أنحاء العالم أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، فإنه لم يستجب عندما احتجز ليبون سود، اشتبه بأنهم مرتزقة، وتم تعذيبهم، على أساس لون بشرتهم. وعلق متكلم آخر بأنه يجب على المجلس أن يثبت بأنه يتخذ قراراته في هذا الصدد بجدية. وفي حالة واحدة حث فيها المجلس على رصد حقوق الإنسان بشكل أوثق، استجاب البلد المعني بطرد مراقب حقوق الإنسان هناك، ولم يفعل المجلس شيئاً لمتابعة القرار. علاوة على ذلك، يجب على الأعضاء أن يفهموا أن الطلب من بعثات حفظ السلام الاضطلاع بمزيد من الولايات الشاملة لقطاعات شتى بموارد أقل وأقل لن يجدي نفعاً. وإن البعثات الصغيرة عرضة بوجه خاص لهذه الضغوط المالية وللضغط على الموارد.

وأعرب عن مجموعة من الآراء بشأن المناقشات المواضيعية. إذ يمكن أن تمثل للأعضاء الجدد وسيلة هامة لاكتساب مجال للعمل، كما أشار أحد المشاركين. وأضاف مشارك آخر أنها قد تشكل عنصراً هاماً من عناصر عمل مجلس الأمن الأخرى، في حال تم إعدادها على النحو السليم. ونبه أحد المتكلمين إلى ضرورة توخي الحذر وتفادي الميل إلى إضافة مسائل إلى جدول أعمال المجلس التي ينبغي أن تتناولها الجمعية العامة. إذ إن فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز وآثار تغير المناخ لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن وفد المتحدث يدعم حقوق الإنسان، ففي بعض الأحيان كان من الأحرى أن يقدم المفوض السامي إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان. ورد أحد المشاركين قائلا إنه كلما تعزز مجلس الأمن كهيئة معيارية، كلما تحسن عمله وتحسنت مساهماته. وفي بعض الأحيان، قد يكون من المغري تقليص أعمال إحدى الهيئات في الأمم المتحدة، لكن ذلك لا ينطبق على المجلس.

---